

الاكتشاف المبكر للمعاق

خديجة محمد محمود الطنبولي

يعد التشخيص أو التعرف المبكر من أهم معالم اتجاهات الحديثة التي ظهرت مؤخراً ومنذ أوائل السنتين من القرن العشرين في ميدان الرعاية للفئات الخاصة وهم عمليتان مرتبطان أوثيق الارتباط. فالتشخيص هو أحد مكونات أو خطوات عملية (التدخل، وبدونه لا يمكن التحويل إلى الخدمات المناسبة للحالة ورسم الخطط والبرامج التدخلية الازمة.

ويعني التشخيص أو التعرف المبكر كل ما يبذل من جهود من قبل المتخصصين بهدف اكتشاف وتحديد أوجه الخلل أو القصور - سواء في الطفل أم في بيئته أم في كليهما التي قد تؤدي إلى صعوبات أو مشكلات نهائية حالية أم مستقبلية وتحت من مقدرة الطفل على القيام بوظيفة أو أكثر من الوظائف الأساسية اللازمة للحياة اليومية والتواافق بمستوياته ومجالاته المختلفة.

كما يعني التدخل المبكر تلك الإجراءات الهدف منها المنظمة المتخصصة التي يكفلها المجتمع بقصد منع حدوث الإعاقة أو الحد منها والحيولة دون تحولها إلى عجز معقد دائم وتفاديا الآثار السلبية والمشكلات التي يمكنها أن تترتب على ما يعانيه الطفل من خلل أو القصور في جوانب نموه وتعلمها أو التقليل من حدوث هذه الآثار وحصرها في أضيق نطاق ما يمكن ذلك.

ومن أهم مشاكل التدخل المبكر:-

الإجراءات الوقائية الأولية ضد مسببات الإعاقة كأخطار الحمل والولادة والحوادث والأمراض من قبيل شلل الأطفال والحصبة الألمانية والترکوما وسوء التغذية والأمراض الوراثية وكفاللة الرعاية الطبية والتغذية السليمية للأمهات قبل الولادة وأثنائها وبعدها والتصدي للأمراض المزمنة والمعدية ببرامج الصحة الوقائية والنفسية والبيئية ومنع التلوث ونشر التعليم والتوعية في الخدمات الاجتماعية وتعزيز إجراءات الأمن والسلامة والحماية من الأخطار في بيئات العمل لاسيما المصانع والورش والمناجم والصناعات الكيماوية والمحطات النووية وغيرها والفحوص الطبية المبكرة للمواليد النووية وغيرها.

كما يشمل التدخل المبكر الإجراءات العلاجية التي تتخذ في السنوات الأولى من العمر بهدف إزالة العجز أو خفض درجته والبرامج التعويضية والتربوية التي من شأنها بناء بدائل لأوجه العجز والقصور التي يتعدى تصحيحها وكذلك البرامج الإثرائية التي تستهدف تشفيط واستثمار ما يتمتع به الطفل من استعلامات فعلية للنمو في مختلفة النواحي، إضافة إلى الجهود التي تبذل بهدف الحفاظ على ما اكتسبه الطفل من مهارات نتيجة هذه الإجراءات والبرامج.

جدير بالذكر أن مجالات التدخل المبكر لا تقتصر على النواحي الصحية والنفسية والسلوكية والاجتماعية والتعليمية للطفل فحسب وإنما تشمل أيضاً العديد من أشكال الدعم الاقتصادي والاجتماعي والعاطفي والدرسي والإرشادي لأسرته بهدف تحسين نوعية حياتها، وزيادة كفاعتها في تفهم مشكلات الطفل واحتياجاته وتهيئة بيئة أسرية مستقرة معززة وداعمة للنمو الحسي - الحركي والانفعالي، الاجتماعي واللغوي والعقلي والمعرفي.

وما يزيد من أهمية التدخل المبكر وجده سواء بالنسبة للأطفال المعوقين أم المعرضين للخطر مما ينشأون في بيئات مشبعة بعوامل الحرمان الاقتصادي والصحي والعاطفي والاجتماعي والثقافي أن تفتح الطفل على ما يحيط به، وطوابعيته في التشكيل وقابليته للنمو والتعلم مما يتعرض له من خبرات هادفة وتكون في ذروتها خلال سن الطفولة الأولى مما يجعل لهذه الخبرات أن تتيح من خلال برامج التدخل الوقائي والعلاجي المبكر في المجالات المختلفة - تأثيرات إيجابية على حالته الراهنة واللاحقة وفوائد أشبهه مؤكدة بالنسبة له ولأسرته.

ويمكن للرعاية المبكرة أن تخفف من المضاعفات والمشكلات التي تترتب على الإعاقة، والتي تراكم آثارها مع زيادة العمر الزمني للطفل إلا أن تأخير تقديم هذه الرعاية بكافة أشكالها وعدم تقديمها خلال الفترة الحرجة للنمو النفسي للطفل قد يجعلها عديمة الفائدة والجذوبي بالنسبة له.

وتمتد فترة الاكتشاف والرعاية المبكرة لتغطي مرحلة الحمل وأثناء الولادة حتى مرحلة ما قبل المدرسة وربما يسهل خلال هذه الفترة الكشف المبكر عن الإعاقات الحادة والشديدة كالعمى والصمم، إلا أن الإعاقات المتوسطة والبسيطة كالاختلاف العقلي البسيط...!

وصعوبات التعلم والاضطرابات العاطفية تعود جهد أكبر ووقتنا أطول ومتخصصين على درجة عالية من المعرفة والمهارة لاكتشافها كما تمتد أيضاً فترة الكشف والرعاية المبكرة إلى فترة ما قبل الزواج عن طريق إجراء الفحوص والاستشارات الوراثية للراغبين في الزواج لاسيما من الأقارب وخلال فترة الحمل بالفحص الطبي الدوري للأم الحامل بغية الاكتشاف المبكر للعوامل المهددة لصحة الجنين وسلامة نموه، ورعاية صحة الأم والجنين.

وستلزم عملية التدخل المبكر من الأطفال المعوقين والمعرضين للخطر عدة مراحل أو إجراءات لعل من أهمها:-

- 1- المسح أو الفرز الأولي للحالات المعرضة لمخاطر الإعاقة.
- 2- التشخيص أو التقييم الشامل والدقيق لحالة الطفل.
- 3- تحديد الخصائص البيئية والأسرية للطفل.
- 4- تقدير وتحديد الاحتياجات الخاصة والعامة لكل من الطفل وأسرته من الخدمات الخاصة.
- 5- تحديد أهداف التدخل والإحالة المناسبة أو التسكين في مكان الخدمة الملائم.
- 6- تخطيط البرنامج الفردي والنشاطات الجماعية الملائمة في ضوء احتياجات الطفل وأسرته.
- 7- التقويم المرحلي المستمر للوقوف على مدى فاعلية برنامج التدخل ومتابعته.

تأهيل المعاق في المجتمع

ويعني التأهيل مساعدة الفرد ذوي الاحتياجات الخاصة على الحياة الاستقلالية والاكتفاء والتوجيه الذاتي والاعتماد على النفس وتمكينه من تصريف شئونه الشخصية والعناية الذاتية بدرجة تتناسب وظروفه الخاصة بحيث لا يكون عالة على الآخرين وذلك بتنمية إمكانياته الشخصية واستعداداته العقلية والجسمية والوجدانية والاجتماعية.

1- تأهيل المعاق عقلياً أي متخلف عقلياً يتمثل في:-

إكسابهم مهارات العناية بالنفس أو الوظائف الاستقلالية لإشباع احتياجاتهم الأولية من المأكل والمشرب والملابس والنظافة الشخصية والمهارات الأساسية في اللغة والاتصال الشفهي كتعلم الأسماء وسلامة النطق والتعبير والمهارات الحركية كالتوازن والتنسيق والتآزر الحركي وتدربيهم على أساليب الأمان وكيفية درء المخاطر من أنفسهم أثناء التعامل مع المواقف التي يمررون بها والأشياء التي يستخدمونها ويتعاملون معها..

2- تأهيل المعاق بصرياً في:-

إتقان مهارات الحركة والتوجه والتنقل بما يساعدهم على أن يكونوا أكثر اعتماداً على أنفسهم وأكثرهم اتصالاً ببيئتهم وتحكما فيها وأكثر شعوراً بالأمن.

3- تأهيل المعاق سمعياً يتمثل في:-

يتركز إنجاز مثل هذا الهدف في اكتساب المهارات الالزمة للتواصل غير اللفظي وتصويب عيوب النطق والكلام والاستعانة بالمعينات السمعية الالزمة لاستثمار ما لديهم من بقايا سمع وقدرة على الأداء الوظيفي السمعي.

تأهيل المعاقين اجتماعياً:-

وتعني غرس وتنمية الخصائص والأنمط السلوكية الالزمة للتفاعل وبناء العلاقات الاجتماعية المثمرة مع الآخرين وتحقيق التوافق الاجتماعي لدى ذوي الاحتياجات الخاصة وإكسابهم المهارات التي تمكّنهم من الحركة النشطة في البيئة المحيطة والاختلاط والاندماج في المجتمع، والتي تمنحهم شعوراً بالاحترام والتقدير الاجتماعي وتحسن من مكانتهم الاجتماعية، وإشباع احتياجاتهم النفسية إلى الأمان والحب والتفهم والثقة بالنفس والتقليل من الشعور بالقصور والعجز الدوني.

تأهيل المعاقين مهنياً:-

ويعني إكسابهم مهارات يدوية وخبرات فنية مناسبة لطبيعة إعاقاتهم واستعدادتهم والتي تمكّنهم بعد ذلك من ممارسة بعض الحرف أو المهن كأعمال البياض والزخرفة والتريكو والتقطيع والنسيج والسجاد والآلة الكاتبة والميكانيكا والسمكرة والسباكية والأعمال الصحية وغيرها وأنشئ لهذا الغرض عديد من المدارس الإعدادية المهنية التي يلحق بها التلاميذ الذين لا يمكنهم إكمال دراستهم بالمرحلة الثانوية وينحوون بعد إكمال تأهيلهم مصدقة أو شهادة تسمح لهم بالعمل في بعض المصانع

والمؤسسات وخصوص غمار الحياة كعمال فئن مما يساعدهم على الشعور بقيمتهم وفاعليتهم وينمي اعتبارهم لذواتهم وإحساسهم بالرضا والإشباع كما يقلل من شعورهم بالعجز والدونية والفشل وقد يؤدي بهم إلى الكفاية الاقتصادية الذاتية.

حقوق المعاق في القانون والمجتمع:-

إن لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة حق أصيل كفلته الشرائع السماوية ومبادئ حقوق الإنسان في المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع تمكيناً لهم في تنمية ما لديهم من استعدادات بما يجعلهم قادرين على حماية وإحالة أنفسهم وعلى المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية وتطوير مجتمعاتهم، فالطفل الذي لديه إعاقة له حقوق الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والتأهيلية في جميع مراحل نموه، وله حق العمل والتوظيف في مرحلة العمل وله حق تكوين أسرة بالزواج ما لم يكن هناك حائل يمنع ذلك وله حق الحياة والتمتع بكافة الحقوق المادية والاجتماعية والإدارية كما أن عليه كل واجبات المواطنة بقدر الاستطاعة وتحمل المسؤولية، وجدير بالذكر أن تجاهل هذه الحقوق أو إغفالها يؤدي سوياً أن يدفع المجتمع الثمن باهظاً عندما تزداد حالات أفراد هذه الفئات سوءاً وتدوراً فيتحولون إلى طفقات معطلة غير مستقرة ويصبحون عالة على ذويهم ومجتمعهم أو يكونوا عرضة للانحراف الاجتماعي.

إن كفالة حقوق الرعاية في النواحي المختلفة لذوي الاحتياجات الخاصة لا ينبغي فهمها على أنها حقوق إنسانية قائمة على مجرد الشفقة والإحسان الذي تستثيره حالات عجزهم أو قصورهم ولكن لأن رعايتهم وتنمية استعداداتهم والاستغلال المحكم لقدراتهم المتبقية وتوجيهها يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الخطة العامة لتنمية الموارد البشرية في المجتمع فالعائد النفسي والاستثماري من هذه الرعاية والخدمات لا يجيئه أفراد هذه الفئات فحسب وإنما يجيئه المجتمع ذاته أيضاً في صورة مكاسب اجتماعية واقتصادية وربما فاقت أضعاف ما ينفق عليهم وذلك عن طريق إدماجهم في البيئة الاجتماعية وكسر طوق عزلتهم، وإطلاق طاقاتهم الإنتاجية ومشاركتهم الإيجابية في مختلفة أوجه الحياة المعيشية وتمكينهم من الإسهام بدور بناء في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعهم - ولقد أكدت النتائج الأمريكية أن بإمكان المجتمع استرجاع كلفة التربية الخاصة للمعوق بنسبة 35 مرة من إنتاجه في بحر عشر سنوات من حياته المنتجة. وتشمل الخدمات والحقوق الخاصة المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة في خدمات متواصلة متكاملة وشاملة التي تستهدف مختلف جوانب شخصية ذوي الاحتياجات الخاصة الجسمية والعقلية والمعرفية والانفعالية والاجتماعية، أي أنها تتناول كل شخصية الفرد - تحتاج الفئات الخاصة إلى مجموعة من الخدمات التخصصية الشاملة في النواحي الصحية والتربيوية والعلمية والنفسية والاجتماعية.. إلخ التي تضمن لأفراد هذه الفئات فرص النمو المتكامل والمتوازن والاندماج في المجتمع ومن هنا فهي مسؤولة فريق متكامل من الأطباء والممرضين والفنين والمعلمين وأخصائيين وأخصائيو التأهيل وغيرهم.